فوق الطاولة

د. سعد بساطة

أصل وفصل النزاع حول نقود نافورة «تريفي»!

نافورة تريفي هي أكبر نافورة في روما وواحدة من أشهر النوافير في العالم، يقصدها ملايين السياح سنويا أملاً بتحقق رغباتهم وفقاً للأسطورة؛ حيث يروي التاريخ القديم أن حسناوات إيطاليا كن يأتين إلى النبع معتقدات أن أمنياتهن بالزواج ستتحقق. يتصور أحدهم أنه إذا أعطى ظهره للنافورة ثم رمى قطعة نقدية فيها مستخدماً ذراعه اليمنى فوق اليسرى فإن أمنيته ستتحقق، وتصل قيمة القطع النقدية التي تقذف في النافورة لما يزيد على ٣٠ مليون يورو سنوياً. يقوم المشرفون بتنظيف النافورة كل ليلة اثنين حيث تجمع النقود وتذهب المبالغ لمصلحة صندوق الصليب الأحمر الدولي؛ أو لبلدية روما! وهنا نشأت المشكلة مؤخراً؛ نزاع محتدم حول الجهة التي لها أحقية في ذلك المبلغ!؟

لعل من أهم وأخطر الإشكاليات التي تبرز على السطح عند وجود فراغ إداري في مؤسسة ما إشكالية تنازع الاختصاصات بين مراكز القوى وصُناع القرار! والمقصود بتنازع الاختصاصات هو «تداخل وتشابك المهام والمسؤوليات ضمنها ومحاولة كل جهة انتزاع ما تعتقد أنه من حقها والهروب من مسؤولياتها».

والحديث عن الاختصاصات يعني الحديث عن جوهر الإدارة وآليات اتخاذ القرار، وأن تحديدها وتعريفها التعريف الواضح والدقيق يقود لتحديد متخذ القرار، عدم استطاعته التهرب من مسؤولياته؛ إمكانية مساءلة ومحاسبة المخالف والفاسد، وضمان نجاح المؤسسة لتسهيل مهامها المستقبلية.

ويمكن القول إن الاختصاصات هي المحرك الرئيس لأي قرار مؤسساتي، وهذا يتطلب منها تعريف وتحديد نوع المهام المطلوب إنجازها واتخاذ القرارات تبعاً لكل مستوى وظيفي.

هنالك العديد من الاختصاصات المؤسساتية أهمها: المشتركة؛ وهي الاختصاصات المتاحة لكل الجهات أو المستويات الحكومية المختلفة في المؤسسة. وهذا النوع من الاختصاصات يخلق مشكلات لكونها متداخلة بشكل ضبابي أحياناً!

وبجانب الاختصاصات الحصرية والمقيدة والمشتركة للسلطات، هناك اختصاصات تقديرية أيضاً، إذ لا تخلو أغلب القرارات في إصدارها من عنصر التقدير. وفي هذه المهام يُعطى للمسؤول حرية اتخاذ إجراءات قانونية في الأحوال التي لا يفرض عليه قيود مُسبقة، بشرط أن يكون للسلطات الرقابية والقضائية حق المراقبة والمساءلة القانونية لهذه القرارات والتصرفات. وبمعني آخر، إن المهام التقديرية هي سلطات تُترك للمسؤولين خلال تنفيذ أعمالهم، وتسمح لهم باتخاذ أية إجراءات أخرى يرونها مناسبة بشرط ألا تتعارض مع النص الصريح للقانون.

يمكن أن تنشأ الصراعات في الشركات بين الموظفين، في أي لحظة ولعدة أسباب، من بينها تباين الأهداف وعدم توازن السلطات، ويؤدي عدم إدارة الخلافات بشكل جيد إلى فقدان الثقة وقلة الإنتاجية، وقد يصل الأمر نهايةً لفشل الشركات. ومن أجل عدم تفاقم النزاعات ووصولها إلى حد لا يمكن إصلاحه، ينبغي على المديرين أن يكون لديهم فهم أساسي لاستراتيجيات حل النزاعات بالشركات، وهي عبارة عن إستراتيجيات معروفة: تأجيله أو تجاهله. يأمل الشخص الذي يلجأ إليها في أن تُحل المشكلة من تلقاء نفسها من دون مواجهة. تصبح هذه الإستراتيجية فعّالة، حين لا يكون الموقف مؤثراً تأثيراً كبيراً في العلاقة، وحين تكون المهمة قصيرة الأجل، وليست ذات أهمية لأي من الطرفين.

الاستيعاب: تهدف إلى الحفاظ على العلاقة بين الأطراف، حيث يقوم أحد الأطراف بتقديم تنازلات للطرف الآخر، على أمل تعزيز العلاقات.

التعاون ويحرص فيها جميع الأطراف على إرضاء كل الأطراف الأخرى، ويتم ذلك من خلال دمج أفكار عدة أشخاص، للوصول إلى حل إبداعي مقبول للجميع؛ بما يتوافق مع الخبرات.

وهنا أذكر تعريفاً طريفاً لها؛ يقول: المعرفة هي إدراك أن البندورة فاكهة؛ أما الخبرة فتبرز بعدم وضعها في سلطة الفواكه.

التنافس: يفوز خلالها أحد الأطراف بتحقيق مطالبه أو أهدافه، بصرف النظر عن رضا الطرف الآخر من عدمه، وتعمل هذه الإستراتيجية بشكل أفضل حين يكون هناك عدد محدود من النزاعات.

قد يكون موافقة الآخر هي حل صعب؛ لكننا نقسر عليها؛ للخلاص من الجدل العقيم في اجتماع جد ممل!

في الختام؛ إذا لم يتم حل النزاع في مؤسسة ما وبشكل ناجع وبسرعة؛ فإنه يسعى لخلخلة مفاصل الشركة؛ كيف الحل؟ باستخدام العقل.. يقول «أوسكار وايلد» ساخراً: (العقل.. أداة مدهشة؛ يبدأ بالعمل حالما تستيقظ؛ ولا يتوقف إلا حينما تواجه مشكلة في عملك!).

جهات خارجية تهاجم مواقع الجهات العامة لاختراقها أو إغراقها

سليمان لـ«الوطن»: الهيئة تعمل على مشروع مركز الاستجابة للطوارئ المعلوماتية لرصد الهجمات الإلكترونية والتصدي لها

> أمننا المعلوماتي هو مسؤولية جماعية كل حسب موقعه واختصاصه كأفراد أو جهات عامة أو خاصة

رامز محفوظ

كشف رئيس مركز أمن المعلومات في الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة سلمان سليمان في تصريح خاص لـ«الوطن» أن مركز أمن المعلومات في الهيئة يعمل وفق القانون رقم /٤/ لعام ٢٠٠٩، على وضع المواصفات والمعايير الخاصة بأمن وحماية الشبكات ومواقع الإنترنت، والإشراف على حسن الالتزام بها، والتحذير المبكر من الأخطار المعلوماتية والاهتمام بالأمن المعلوماتي على الشبكة السورية، وتأتي التحذيرات الأمنية في لب مهام المركز وإجراءات الوقاية وتعتبر بالغة الأهمية للكثير من الأسباب أهمها أنها تساهم في نشر ثقافة الأمن السبراني في المجتمع السوري ودعم جهود التوعية الأمنية التي تمثل إحدى الركائز الأساسية للإستراتيجية الوطنية للأمن السبراني التي تعمل وزارة الاتصالات والتقانة على إعدادها بمشاركة الجهات المعنية في الجمهورية العربية السورية، فضلاً عن أننا في سورية مقبلون على تنفيذ إستراتيجية التحول الرقمي، ومع انتشار تطبيقات الهواتف الذكية والمنصات الإلكترونية للخدمات الحكومية وزيادة الطلب على خدمات تقانة المعلومات، وإطلاق خدمات الدفع الإلكتروني وإتاحتها لجميع الشرائح من المواطنين، فإن كل ذلك يتطلب جاهزية على المستوى المجتمعي تضمن وجود مستخدم على درجة جيدة من الوعي والإدراك بأساسيات الحماية وطرق الوقاية من الهجمات الإلكترونية، ومهما طبق من إجراءات حماية على أي منظومة معلوماتية يبق جهل المستخدم النهائي بطرق الحماية نقطة ضعف ومصدر تهديد يستغل من هجمات معينة مثل هجمات الهندسة الاجتماعية والتصيد الاحتيالي، وكمثال عن ذلك الاختراقات اليومية لحسابات على وسائل التواصل الاجتماعي والتي تطبق أفضل المعايير والحلول الأمنية ولدى هذه الشركات جيوش من المطورين والباحثين في مجالات البرمجيات وأمن المعلومات المختلفة، لكن رغم ذلك يتم خداع المستخدمين بطرق شتى واختراق حساباتهم.

الحد من الهجمات الإلكترونية

وأضاف سليمان إن أهمية التحذيرات الأمنية تأتي من خلال مساهمتها في الحد من الهجمات الإلكترونية والجرائم المعلوماتية التي قد تحدث بسببها وتخفيف العبء عن الجهات المختصة، موضحاً أن الأصل في القانون الإباحة لذا يجب أن يعلم المواطن السوري ما الممارسات المسموح بها على الشبكة أو المحظورة التي يعاقب عليها القانون وما حقوقه وواجباته ومسؤولياته كي يكون شريكاً في دعم جهود الحكومة في مجال الأمن المعلوماتي وسلامة البيئة الرقمية، ومبيناً أن من يستخدم شبكة الإنترنت كمن يسير في حقل ألغام ولا غنى أبداً عن استخدام الشبكة وخصوصاً أننا أصبحنا اليوم في عصر تحول فيه معظم التعاملات الإلكترونية والوثائق الرسمية سواء على الصعيد الحكومي أو على صعيد قطاع المال والأعمال أو حتى تفاصيل حياتنا على المستوى الشخصي إلى بيانات رقمية مخزنة على تجهيزات حاسوبية متصلة بالشبكة ومعرضة لأخطار كثيرة مثل تسريب البيانات وانتهاك الخصوصية واستغلال البيانات بأشكال شتى من قراصنة المعلوماتية أو حتى منظمات أو دول معادية لذا فإن وعي المستخدم مهم جداً لتفادي هذه الأخطار المعلوماتية.

ولفت إلى أنه لابد من الإشارة إلى أن التحذيرات الأمنية التي تطلقها الهيئة لها عدة أشكال ويتم نشرها إلكترونياً متضمنة إجراءات الحماية ووفق نطاق الاستهداف مثل التحذيرات من الثغرات الأمنية المكتشفة حديثاً في التطبيقات والبرمجيات ونظم التشغيل والمنتشرة ضمن الشبكة السورية، وتحذيرات من انتشار البرمجيات الضارة وطرق وأساليب نشرها.

وأشار إلى أن مركز أمن المعلومات في الهيئة يقوم كذلك بنشر مقالات للتوعية الأمنية من إعداد المركز ويمكن الاطلاع عليها على الموقع الإلكتروني للهيئة الوطنية لخدمات الشبكة على الرابط nans. gov. sy ضمن قسم التوعية الأمنية والدراسات، وندعو جميع المختصين لنشر مقالات بحثية أو دراسات في أي مجال من مجالات أمن المعلومات على الموقع الإلكتروني للهيئة بحيث تقدم المنفعة والفائدة للمجتمع السوري، مشدداً على أن أمننا المعلوماتي هو مسؤولية جماعية كل بحسب موقعه واختصاصه كأفراد أو جهات عامة أو خاصة.

واشار سليمان إلى أنه لابد من لفت نظر المواطن السوري إلى أنه في العصر الحالي من النادر أن نجد عملاً تخريبياً أو إرهابياً أو مشروعاً معادياً ضد أي دولة إلا ويسبقه استطلاع إلكتروني لجمع المعلومات وتحليلها أو يعتمد على وسائل إلكترونية مثل منصات التواصل الاجتماعي أو يرافقه هجمات إلكترونية من نوع معين، أو حتى شن حرب إلكترونية أو كما تسمى بحروب الجيل الخامس.

الخدمات التي يقدمها مركز أمن المعلومات

وعن دور مركز أمن المعلومات بين سليمان أن مركز أمن المعلومات يقدم مجموعة من الخدمات وفق المهام المنوطة به للقطاع العام أو الخاص أهمها خدمات المسح والتقييم الأمني واختبارات الاختراق والإغراق والاستجابة للطوارئ المعلوماتية، كذلك خدمات الاستشارات والتوعية الأمنية إضافة للتحذير المبكر من الأخطار المعلوماتية التي أشرنا إليها سابقاً ووفق الإمكانيات المتاحة وتعمل الهيئة حالياً على بناء مشروع مركز الاستجابة للطوارئ المعلوماتية بخبرات وطنية والذي سيكون له دور مهم في المستقبل في رصد الهجمات الإلكترونية والتصدي لها وتنفيذ الإستراتيجية الوطنية للأمن السبراني بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة، مشيراً إلى أنه في إطار تنظيم أمن المعلومات على المستوى الوطني أصدر المركز السياسة الوطنية لأمن المعلومات واللوائح التنظيمية الخاصة بها التي تشكل الدليل الاسترشادي والمعيار الوطني لتطوير سياسة أمن المعلومات في أي جهة عامة أو خاصة، ويضع الضوابط والنواظم ذات الصلة بأمن المعلومات في كل اللوائح التنظيمية التي تصدرها الهيئة، كما يقوم بإعداد البلاغات والتعاميم ذات الصلة بأمن المعلومات على المستوى الوطني لاستصدارها من وزارة الاتصالات والتقانة أو من رئاسة مجلس الوزراء، ويعد التقارير الإحصائية السنوية التي تتضمن مجموعة من المؤشرات حول تطور أمن المعلومات في القطاع العام ويشارك بشكل فعال في وضع الإستراتيجية الوطنية للأمن السبراني، كما يقع على عاتق المركز إجراءات الاختبارات الأمنية لتطبيقات الهواتف المحمولة ومنظومات المعاملات الإلكترونية للجهات العامة المتقدمة للحصول على تصريح العمل ضمن الشبكة السورية أو الاعتمادية لمنظومات المعاملات الإلكترونية من الهيئة للتأكد من خلوها من البرمجيات الخبيثة والثغرات الأمنية وموافقتها للضوابط والنواظم ذات الصلة، موضحاً أن لهذه الاختبارات أهمية بالغة في دعم القطاع العام والخاص المستثمر لهذه التطبيقات والبرمجيات في جهة تدارك نقاط الضعف والثغرات الأمنية لجهة وجود شريحة لا بأس بها من شركات تطوير البرمجيات التي تركز على الجانب التشغيلي وتغفل جانب أمن التطبيقات أو البرمجيات أو المواقع الإلكترونية وخصوصاً لمشاريع الجهات العامة، وقد أصبح الكثير من الجهات العامة تطلب خدمات الاختبارات الأمنية المقدمة من مركز أمن المعلومات قبل عمليات الاستلام والاستثمار للخدمات الإلكترونية بموجب التعميم رقم ٦/١٨١٨ لعام ٢٠٢١ الصادر عن وزارة الاتصالات والتقانة.

وأفاد أنه لابد من الإشارة إلى أن حجم الاستهداف كبير للخدمات الإلكترونية التي تطلقها الحكومة السورية، فلا تكاد جهة عامة تطلق خدمة إلكترونية حتى يبدأ الهجوم عليها بقصد الاختراق أو الإغراق لمنع الخدمة عن المواطن السوري وهي هجمات في معظمها خارجية من منظمات أو جهات معادية للدولة السورية بهدف تقويض أي جهد تبذله الدولة لتقديم خدماتها إلكترونياً بما يسهل على المواطن السوري الحصول على الخدمات الحكومية وتخفيف الأعباء عنه، ونحن نلمس ذلك من خلال تعاملنا مع الحالات الطارئة التي ترد إلى المركز من الجهات المعنية أو من خلال رصدنا للهجمات الإلكترونية.

أثر الاعتمادية

وبالنسبة لمدى انعكاس اعتمادية شركات أمن المعلومات بين سليمان أن هذه التجربة لا تزال في بدايتها حيث تم اعتماد شركتين لدى الهيئة بتاريخ ٢٠٢٢/٩/٦، والهيئة مستمرة بإجراءات اعتماد بقية الشركات المتقدمة للحصول على الاعتمادية، وستعمل الشركات المعتمدة عموماً تحت إشراف ومتابعة الهيئة، وبمشاركتها في قطاعات حيوية مثل المصارف وشركات الاتصالات الخاصة، وسيتم تقييم هذه التجربة ونتائجها في القطاع الخاص وانعكاسها على أمن المعلومات بشكل عام، متوقعاً أن تكون النتائج جيدة ومثمرة سواء من جهة دعم الشركات الوطنية والاستغناء تماماً عن الشركات الأجنبية، أو من الممكن أن تقدم هذه الشركات مستقبلاً حلولاً أمنية تصب في جهود توطين صناعة الأمن السبراني، أو تنظيم أمن المعلومات على المستوى الوطني من جهة وجود إشراف مباشر من الهيئة يسمح لها بتطبيق المعايير الوطنية لأمن المعلومات بشكل فعال في القطاع الخاص الذي يمتلك حصة كبيرة في مجال المال والأعمال والحصول على مؤشرات إحصائية وتغذية راجعة تسهم في تطوير المعايير الوطنية وتطبيقها ودعم القرار وإدارة التهديدات السبرانية على المستوى الوطني.

وختم بالقول إن مركز أمن المعلومات سيستمر ببذل الجهود كافة لتحقيق رؤية الهيئة الوطنية لخدمات الشبكة في الوصول لبيئة عمل آمنة ومستقرة على المستوى الوطني.

إما جمركة الآليات في المنطقة الحرة بعدرا أو بيعها خردة أو صهرها

رئيس لجنة المستثمرين في عدرا: ٤٠٠ آلية مركونة معظمها شاحنات والمستثمرون لا يرون جدوى من جمركتها لأنها تعادل سعرها أو أكثر في السوق

MINISTRY OF ECONOMY AND TRADE
GENERAL ORGANIZATION FOR FREE ZONES
ADRA BRANCH
وزارة الاقتصاد والتجارة
المؤسسة العامة للمناطق الحرة
فرع عدرا

عبد الهادي شباط

كشف رئيس لجنة المستثمرين في المنطقة الحرة (بعدرا) جورج مراد لـ«الوطن» أن أهمية قرار رئيس مجلس الوزراء المتضمن الموافقة على تمديد العمل بتوصية اللجنة الاقتصادية المتعلقة بمعالجة وضع السيارات والآليات العائدة للمستثمرين والمودعة بالمنطقة الحرة بعدرا يكمن بمنح المستثمرين إمكانية تسوية أوضاع السيارات والآليات المركونة في منطقة عدرا بريف دمشق مقدراً أن عدد هذه الآليات يتجاوز ٤٠٠ مركبة معظمها آليات خدمية وشاحنات وعدد قليل من السيارات السياحية.

كما أن القرار الحكومي طلب من المستثمرين تنظيف المنطقة من هذه الآليات المركونة منذ أكثر من ١٠ أعوام ومنحهم خيارين؛ إما تسوية أوضاع هذه الآليات عبر جمركتها وتسوية وضعها لدى دوائر النقل وغيرها، أو قصها وبيعها (خردة) لمعمل الحديد، أو قصها وبيعها قطعاً للصيانة بعد جمركة هذه القطع قبل طرحها في السوق المحلية.

وعن قصة هذه الآليات بين مراد أنها تعود لعام ٢٠١١ حيث أدخلت إلى المنطقة الحرة وبعدها تعرضت للسرقة والتخريب بحكم الظروف الأمنية التي سادت في هذه المنطقة خلال سنوات الحرب، وبعد استعادة هذه المنطقة وعودة الدولة إليها، باتت هذه الآليات عالقة وتحتاج لتسويات وجمركة، مبيناً أن عدداً كبيراً من هذه الآليات تمت سرقتها خلال السنوات الماضية مقدراً أنه تمت سرقة أكثر من ١٥٠٠ آلية خدمية وشاحنة من المنطقة الحرة بعدرا.

وعن عدم مبادرة المستثمرين لتسوية أوضاع هذه الآليات خلال الفترة الماضية رغم السماح لهم بذلك بموجب توصية اللجنة الاقتصادية ذاتها التي تم تمديدها حالياً، بين مراد أن الكثير من أصحاب هذه الآليات لا يجدون جدوى من هذه التسوية، لأن تكلفة الجمركة وتسوية وضع الآلية يعادل سعرها في السوق المحلية وأحياناً يتجاوز ذلك، وهو ما أسهم في عدم مبادرة أصحابها للمصالحة عليها، لكن القرار الحالي يلزم أصحاب هذه الآليات من المستثمرين بتسوية أوضاعها أو قصها وترحيلها بهدف تنظيف المنطقة.

وكان قرار رئيس الحكومة حول الموضوع والذي حصلت «الوطن» على نسخة منه اشتمل على السماح بالوضع بالاستهلاك المحلي للسيارات السياحية والآليات المتضررة (رؤوس- قاطر- شاحنات- معدات هندسية- سيارات إسعاف- سيارات إطفاء- سيارات قمامة - ميكرو باصات - باصات - بيك آب- فانات) في المنطقة الحرة بعدرا والمسجلة على قيودها وقيود الأمانة الجمركية فيها قبل ٢٠١٤/١/١ بغض النظر عن الوزن ووفق عدد من الشروط أهمها:

ألا تقل سنة الصنع بالنسبة للسيارات السياحية عن عام ٢٠٠٠ ضمناً وعن عام ١٩٩٥ ضمناً لباقي الآليات، تقوم الأمانة الجمركية بالمنطقة الحرة بعدرا (بعد مراعاة ما ورد في البند ٣ أدناه) باستيفاء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى الواجبة على السيارات والآليات المذكورة أعلاه عند الوضع بالاستهلاك المحلي، وستبدأ تقييمي تلك الآليات على وضعها الراهن كما ترد بمذكرة التسعير التي تصدر من لجنة تقدير قيم السيارات بغض النظر عن القيم الواردة في وثائق الدخول على المنطقة الحرة وذلك لكونها متضررة وجميعها مدخلة في تاريخ ٢٠١٤/١/١.

يتم منح السيارات السياحية تخفيض قيمة إضافية مقدارها٢٥ بالمئة ويتم منح باقي الآليات تخفيض قيمة إضافية مقدارها٢٠ بالمئة وذلك من التسعيرة التي يتم تحديدها، وأن تكون أرقام «الشاسيات» أساسية من الشركة المصنعة، أما بالنسبة للمركبات ذات الكبين المتصل فيجب أن يكون عليها أرقام أساسية وبلاك أساسي، واعتبار جميع السيارات السياحية والآليات الأخرى ذات المصدر التركي مشمولة بالمرسوم رقم ١٨ لعام ٢٠١٥.

كما تعتبر السيارات السياحية التي تعمل على الديزل والتي يتم استبدال محركها إلى محرك يعمل على البنزين وفق الشروط والتعليمات النافذة لدى وزارة النقل مشمولة بهذا القرار.

ويتم السماح لأصحاب السيارات السياحية والآليات المتضررة بإصلاحها وفق أحد الخيارين التاليين: أن يتم إدخالها إلى القطر مؤقتاً بقصد الإصلاح والإعادة إلى المنطقة الحرة بعدرا، شريطة أن يتم تنظيم بيان الإدخال المؤقت لسيارة واحدة أو أكثر باسم صانعها ولمرة واحدة غير قابلة للتجديد، وأن يتم إعادتها إلى المنطقة الحرة بعدرا بمدة إجمالية للإدخال والإعادة بما لا يتجاوز تاريخ ٢٠٢٢/١/٣١.

أو أن يتم إصلاحها ضمن مقاسمهم في المنطقة الحرة بعدرا، شريطة أن تكون قطع التبديل اللازمة لذلك مجمركة وأن يتم إدخالها من السوق المحلية إلى المنطقة الحرة بعدرا بموجب موافقة مشتركة من إدارة المنطقة الحرة وأمانة الجمارك فيها.

ونص القرار أن يتم استعمال إجراءات وضع السيارات السياحية والآليات الأخرى بالاستهلاك المحلي وفق الأصول المتبعة لذلك شريطة التأكد من جاهزيتها من لجنة الحرم الجمركي بعد الإصلاح.

وبالنسبة للسيارات السياحية والآليات الأخرى التي تكون بحالة فنية سيئة (لا يمكن الاستفادة منها كقطع تبديل) يتم السماح لأصحابها بإخراجها كخردة حديد ووضعها بالاستهلاك المحلي أصولاً باستثناء «الشاسيه» الذي يتم تسليمه إلى معمل صهر حديد حماة وفق الأصول المتبعة لذلك.

ويمكن للمستثمرين والمودعين تسليم بقايا التقطيع والسيارات والآليات الأخرى المتضررة التي بحالة فنية سيئة وفق البندين ثانياً وثالثاً أعلاه إلى لجنة مشتركة يشكلها مدير الفرع في المنطقة الحرة مع أمانة الجمارك في المنطقة لاستلام هذه الخردة وتسليمها أصولاً لمعمل صهر حديد حماة وذلك بعد إجراء التنازل أصولاً إلى كلتا الجهتين.

وأيضاً نص القرار على السماح بتنظيم بيانات ترانزيت (عبور) للسيارات والآليات المتضررة (رؤوس قاطر- شاحنات- معدات هندسية- سيارات إسعاف- سيارات إطفاء- سيارات قمامة- ميكروباصات- باصات- بيك آب- فانات) الموجودة في المنطقة الحرة بعدرا والمسجلة على قيودها وقيود الأمانة الجمركية فيها قبل ٢٠١٤/١/١ بالوزن الفعلي على الواقع أسوة ببيانات الوضع بالاستهلاك المحلي ويتم استيفاء الرسوم والضرائب الواجبة عليه بالترانزيت.

وأن تتم تسوية وتسديد البيانات الجمركية والقيود المسجلة على أصحاب السيارات السياحية والآليات الأخرى في المنطقة الحرة بعدرا من المنطقة الحرة والأمانة الجمركية عند قيام أصحابها بمعالجة أوضاعها.

ويمنح المستثمرون المودعون فترة زمنية للعمل بما ورد أعلاه تبدأ اعتباراً من صدور التعليمات عن وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وتنتهي بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٣١، على أن يتم تطبيق القوانين والأنظمة النافذة بحق المستثمرين والمودعين الذين لم يبادروا لمعالجة أوضاع السيارات والآليات العائدة لهم ضمن هذه المدة.

ظاهر لـ«الوطن»: تمديد مدة تسليم مشروع معارض السيارات بالدوير من أيلول إلى نهاية تشرين الأول في ضوء موارد الطاقة المتاحة

طلال ماضي

أكدت المهندسة راما ظاهر معاون وزير الأشغال العامة والإسكان لشؤون المشاريع في تصريح لصحيفة «الوطن» أنه تم تمديد الموعد المحدد والمقرر للانتهاء من مشروع مدينة معارض السيارات في منطقة الدوير بريف دمشق والذي كان محدداً في شهر أيلول الجاري إلى نهاية شهر تشرين الأول من هذا العام وذلك في ضوء موارد الطاقة المتاحة اللازمة للعمل.

وأشارت ظاهر إلى أن الشركة العامة للبناء والتعمير تتابع تنفيذ أعمال العقود المبرمة بينها وبين الجهة صاحبة العمل وهي محافظة ريف دمشق، حيث تم الانتهاء من أعمال إكساء المبنى الإداري المؤقت، ويستمر العمل على تنفيذ أعمال الطرق وأعمال الصرف الصحي بالتوازي وذلك وفق ما تؤمنه الجهة صاحبة المشروع من مستلزمات للعمل من حيث تأمين التمويل والمحروقات.

وبينت ظاهر أن تأجيل موعد التسليم تم بناءً على اجتماع تتبع التنفيذ الذي عقد في شهر آب الفائت برئاسة السادة وزير الإدارة المحلية والبيئة ووزير الأشغال العامة والإسكان وحضور محافظي دمشق وريفها.

وأكدت ظاهر أن وضع برنامج زمني لتتبع التنفيذ في مدينة معارض السيارات جاء بعد اجتماع حكومي لحل جميع المعوقات أمام الشركات الإنشائية لتنفيذ المشروع وفق الجدول الزمني المقدم من الشركات.

وعاد العمل إلى مدينة المعارض بداية العام الجاري بعد تقييم مراحل تنفيذ المدينة ونسب الإنجاز والصعوبات القائمة ومقترحات تذليلها وآليات الإسراع بالعمل وتم مباشرة العمل من جديد ضمن عقود فيما يخص أعمال الطرق وأعمال المياه والصرف الصحي، وإكساء المبنى الإداري لإدارة المدينة، وعقد مع الشركة العامة للاتصالات، وعقد أعمال بنى تحتية لأعمال الكهرباء، وعقد مع مؤسسة الإسكان العسكري.

وتم وضع حجر الأساس لمشروع مدينة معارض بيع السيارات في منطقة الدوير في نهاية عام ٢٠١٨ بمساحة /١٤٥/ هكتاراً ومساحات متنوعة للمقاسم حيث تم إحداث إدارة مشتركة بين محافظتي دمشق وريفها لهذه المدينة التي تضم جميع المباني الإدارة الخاصة بتمليك السيارات وحلبة تجريب للسيارات ومضمار تعليم قيادة ومراكز صيانة وقسم شرطة مرور ومركز النافذة الواحدة ودائرة النقل إضافة إلى الجانب الترفيهي.

وفي عام ٢٠٢٠ تم تخفيض سعر المتر المربع في المدينة إلى ١٣٥ ألف ليرة بعد أن كان ٢١٥ ألفاً ونسبة الاكتتاب تجاوزت ١٢٠ بالمئة.